

لا يسري لانه دخل في ملكه فها كالأثر وهذا هو
 الظاهر كما اعتمده البلغيني وقال ما في المنهاج وجه
 ضميم عربي لا يثبت اليه **فصل في الولاء**
 وهو نكاح الواو والمنفعة الزامية ما حوزة من المولاة
 وهي المعاونة والمخارطة وشرعا عصوبة سببها
 زوال الملك عن الرقيق بالحربة وهي منزخية عن
 عصوبة النسب فيرت بها المصنف ويبي امر الكا
 والصلاة ويعقل والاصل فيه مثل الاجماع قوله
 تعالى ارفعهم لانا بهم بما اقتضت عند الله فان لم
 نعلموا ابائهم فاحوا نكح في الدين وموا اليكم وقوله صلى
 الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعتق وقوله صلى الله
 عليه وسلم الولاء لحمه كحمة النسب لا يبايع ولا يؤمن
 والتمح بضم اللام العزابة ويجوز فتحها ولا يورث بل
 يورث لانه لوورث لا يورث فيه الرجال والنسب
 كسائر الحقوق **والولاء حقوق المفق** اللازمة له
 فلا ينتفى بغيره فلو اعتقه على ان لا ولاءه عليه
 او انه لغيره لفي الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم
 كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل فضا الله احق و
 شرطه او نفا انما الولاء لمن اعتق ويثبت له الولاء
 سواء حصل المفق بمجرد ام بصفته ام بكتابتة باذنه
 بخوم ام بتدبير ام باستيلاء ام بغيره كان ورث فريسه

الذي

الذي يثبت عليه او ملكه ببيع او هبة او وصية او
 بشر الرقيق نفسه فانه عقد عناقته ام ضمن لقوله
 لغيره اعتق عبدك عني فاجابة املوا به بالاعتاق
 فللمخبر السابق واما بغيره فبالقياس عليه انما
 اذا اعتق غيره عبده عنه بغير اذنه فانه يصح
 ايضا لكن لا يثبت له الولاء انما يثبت للمالك خلافا
 لما وقع في اصل الروضة من انه يثبت له لا للمالك و
 يستثنى من ذلك ما لو اقر بكتابة عبده ثم اشتراه فانه
 يعتق عليه ولا يكون ولاوه له بل بموقوف لان
 الملك يرمعه لو ثبت له وانما اعتق مواحدة لغيره
 وما لو اعتق الكافر كما في الفتح المصنف بدار الحرب
 واستترق ثم اعتقه السيد الشافعي قوله للشافعي
 وما لو اعتق الامام عقده من عبيد بيت المال فانه
 يثبت الولاء عليه للمسلمين **التمتع** **تغيبه**
 يثبت الولاء للكافر على المسلم ككلمته وان لم يتوارثا
 كما يثبت علفته الكا ح والنسب بينهما وان لم يتوارثا
 ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير الاعتاق كما سلا م
 شخص على يد غيره وحديث من اسلم على يد
 رجل فهو احق الناس بحبها ومانه قال البخاري
 احتلها في صحته وكا التقاطه وحديث بخور المرأة
 ثلاثة موارد عتيقها ولقيتها وولدها الذي

195